

2020

## الرساميل الأجنبية وتأثيرها على الاقتصاد المغربي

سهام علوي بلغيتي  
جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس

Follow this and additional works at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/dirassat>



Part of the [Agricultural and Resource Economics Commons](#), [Economic History Commons](#), and the [Finance Commons](#)

### Recommended Citation

"الرساميل الأجنبية وتأثيرها على الاقتصاد المغربي" (2020) Dirassat: Vol. 22 : No. 24 , Article 4.

Available at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/dirassat/vol22/iss24/4>

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Dirassat by an authorized editor. The journal is hosted on [Digital Commons](#), an Elsevier platform. For more information, please contact [rakan@aarj.edu.jo](mailto:rakan@aarj.edu.jo), [marah@aarj.edu.jo](mailto:marah@aarj.edu.jo), [u.murad@aarj.edu.jo](mailto:u.murad@aarj.edu.jo).

## الرساميل الأجنبية وتأثيرها على الاقتصاد المغربي

ذة. سهام علوي بلغيتي

جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس

### مقدمة:

شكلت الفترة التاريخية الممتدة ما بين (1844- 1938) مرحلة تصادم الاقتصاد المغربي التقليدي بعجلة الاقتصاد الرأسمالي والسيطرة على الركائز الاقتصادية بعد أن تم التهيئ لذلك عن طريق المعاهدات اللامتكافئة بين المغرب والقوى الإمبريالية وعلى رأسها فرنسا التي أدخلت المغرب في حرب لا قبل له بها سنة 1844 (معركة إيسلي) لينطلق بعد ذلك مسلسل تطويق المغرب وفرض الحماية عليه 30 مارس 1912م، بعد ذلك انتقل الوضع إلى سن مجموعة من التشريعات القانونية التي مهدت لإحكام سيطرت الدولة الحامية على جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية وكذلك العمرانية.

الإصلاحات الإدارية التي دشنت بها ليوطي مهامه كمقيم عام بالمغرب والتي من خلالها وضع مؤسسات معاصرة مع الاحتفاظ بالهياكل التقليدية ولو بشكل صوري مكنه من بسط سلطته على المخزن المغربي. وهذه المؤسسات المعاصرة التي كانت تأخذ هيكلية المديرية تم تسخيرها لخدمة الميتربول والمعمرين في المغرب. مما استدعى عملية وضع هياكل إدارية واقتصادية جديدة وسن عدة قوانين. واتخذت عملية الاستغلال عدة أشكال واستعملت خلالها عدة وسائل. وقد عرف المغرب في ظل التمرکز الاقتصادي الاستعماري تحولات اقتصادية انعكست سلبيا على وضعية مختلف الشرائح الاجتماعية، فباستثناء كبار القواد والباشوات، فقد تضررت كل الفئات الاجتماعية الأخرى من فلاحين وتجار وحرفيين كما ظهرت طبقة جديدة هي البروليتاريا التي عانت كذلك من الاستغلال. ماهي تجليات تأثير الاقتصاد الرأسمالي على الاقتصاد المغربي التقليدي ؟ وما هو أثر هجرة الرساميل الأجنبية على الطبقة الأرستقراطية المغربية ؟

## 1-الاقتصاد المغربي محور استقطاب الدول المتنافسة:

شكل الاقتصاد المغربي محطة اهتمام الدول المتنافسة على المغرب نظرا لغنى الموارد التي يمتلكها وهذا ما تأكده تلك الاتفاقيات اللامتكافئة التي أضطر المغرب على إبرامها مع مجموعة من الدول وعلى رأسها بريطانيا العظمى وفرنسا، ومن ضمن الركائز الاقتصادية التي راهنت عليها فرنسا على أوجه الخصوص، الفلاحة كقطاع اقتصادي واعد حظي بالأولوية من حيث رؤوس الأموال الفرنسية المستثمرة، والتي كانت تستثمر عن طريق المحميين ورجال الأعمال الفرنسيين منذ منتصف القرن التاسع عشر.

خلصت التقارير الفرنسية من خلال الرحلات الاستكشافية إلى حقيقة أن المغرب عرف خصوصية وجود مجتمعين متناقضين عالم قروي تقليدي باقتصاد مغلق، وبدون وجود شبكات طريقية، فقط بعض الممرات التي نحتتها أرجل الدواب والبشر في اتجاه الأسواق والتجمعات كالزوايا والمدن. وعالم مدني بلغ حسب رحلات المستكشفين بداية القرن العشرين حوالي 27 تجمعا مدنيا هاما مكونا بذلك مراكز اقتصادية ثقافية وسياسية. أهم هذه التجمعات السكنية نجد الرباط فاس تازة وجدة ثم نجد وزان وأزرو وخنيفرة في الوسط، ومراكش اتجاه الجنوب وتارودانت في سوس وموانئ آسفي موكادور سلا وطنجة كرايط للمغرب مع باقي دول العالم<sup>1</sup>.

وتمثل الأنشطة الحرفية جانبا أساسيا من أنشطة المدينة. وفضلا عن تداولها فهي تندرج في إطار تعاونيات تعيل أكثر من ثلث المدينة، كل تعاونية حرفية لها عاداتها من أمين ومراقب، ومعلمين ومتعلمين. ونجد أن كل حرفة تجتمع في حي خاص بها كسوق النجارين والنحاسين... والتي يشرف عليها كلها المحتسب الذي يعمل على احترام التعاقدات ونزاهة المعاملات.

قد تبدو للوهلة الأولى أن الأنشطة الحرفية هي التجلي الوحيد للصناعة في المغرب، لكن كانت هناك أشكال "صناعية" عرفها المغرب كبناء السفن، وأسلحة الدولة، بالرغم من طابعها

1- Jacqueline Bouquerel, Aspects géographiques de l'industrialisation du Maroc industries de Transformation, Thèse présentée devant l'université Paul Valéry – le 10 octobre 1973- thèse publiée par le service de production des thèses université de Lille III -1974-, p. 29.



كما لعب عنصر التجارة والمواصلات دورا هاما في إنشاء المدن فغالبا ما يتم اختيار أماكن إقامتها على طرق المواصلات الكبيرة، بالشمال نحو طنجة وشرقا نحو وجدة وجنوبا نحو مراكش وعلى امتداد الساحل الأطلسي كما كانت عدة مدن تعتبر عواصم إدارية أو سياسية ومراكز ثقافية، كما أنها مراكز للصناعة التقليدية<sup>1</sup>.

وإلى جانب كل من الأسواق الأسبوعية والفنادق كانت محلات بيع البضائع بالتقسيط، وكانت توزع تجمعات المحلات التجارية وفق الوظائف المخصصة لها، فإذا كانت محلات تجارة الحبوب تقع في مركز المدينة وهي مغطاة وتقل أبوابها ليلا، فالقيساريات المخصصة لبيع الأقمشة الفاخرة خاصة كانت تتمركز بالقرب من المساجد وبجانبا تجار الشمع والكتب. أما تجارة الجلد والأحذية تقع بعيدة عن المساجد وكلما بعدت المسافة تقام أسواق الحدادين والصباغين والدباغين وهي مستودعات معروفة بالمنتجات الملوثة ذات الرائحة النتنة ولهذا توجد بعيدة عن المساجد والأماكن السكنية. وفي المقابل توجد في الساحات وعند ملتقى الأحياء السكنية ذات الأزقة الملتوية والهائلة مجموعات تجار المواد المختلفة، فكل تاجر يستقر بجانب صغير جدا، يشرف بابه على طريق المرور، وهولا يتوفر إلا على مكان ضيق للتحرك بين الرفوف التي تحمل بضاعته<sup>2</sup>.

أما بالنسبة للتجارة الخارجية، فقد كانت تقوم بها بعض العائلات المتحكمة فيها، وشكلت طبقة ميسورة (البورجوازية) بفضلها. وقد وصلت المنتجات المغربية المشككة من منتجات الجلد، مثل البلغة، والجراب، والنسيج إلى السينغال والجزائر ومصر وإنجلترا وغيرها من الدول الأوربية، في حين كانت نفس هذه العائلات تتكلف بعملية استيراد المنتجات الغذائية كالسكر والشاي والصناعية كالصابون والشموع والأواني والأدوات الحديدية المختلفة<sup>3</sup>.

ومن جهة أخرى فإن ازدهار الأوضاع الاقتصادية التي طبعها المدن التقليدية في المغرب في الفترة ما قبل الحماية تميزت أيضا بمساهمة اليهود في النشاطات الاقتصادية. حيث احترف اليهود كل ركائز الحياة الاقتصادية من زراعة ورعي وتربية حيوانات. واحترفوا الصناعات أيضا، علاوة

1- ألبير عياش، "المغرب وحصيلة الاستعمار الفرنسي"، 265.

2- نفسه، 266.

3- Miegé J-L, op. cit, p. 99

على التجارة التي برعوا فيها وحققوا منها ثروات طائلة، خاصة تجارة الرفاهيات وتجارة الرقيق. واستقر اليهود وظهروا وجودهم بكثافة على الطرق التجارية ومحطاتها حيث شاركوا في العمليات التجارية الداخلية والخارجية. وتفصح وثائق تلك المرحلة ان اليهود كانوا في حركة دائبة بين الشرق والغرب والشمال والجنوب، وأعد كل جيل منهم خلفه إعداداً جيداً في هذا الميدان وكونوا شركات عائلية لها فروعها في الأسواق الكبرى في بلاد المغرب ومصر. لكن رغم ذلك كانوا يخضعون لسلطة المحتسب فيما يتعلق بالأمور الصناعية والتجارية، وكانوا يقطنون في أحياء خاصة بهم "الملاح"<sup>1</sup>. ولعب اليهود المغاربة دوراً مهماً في تجارة التهريب والممنوعات والمحظورات. واشتهر اليهودي يعقوب بن إسحاق بن بنان المدعو البليطي من يهود ملاح تطوان ببيع العظام البشرية.<sup>2</sup>

بجانب هذه المرتكزات الاقتصادية كانت هناك مجموعة من العمليات تدخل في إطار التجارة الغير مهيكلية منها تجارة التهريب التي كانت تغرق الأسواق المغربية بالبضائع الأجنبية عن طريق كل من سبتة ومليلية.

وهذه التجارة تعود جذورها التاريخية منذ القرن السابع عشر. لتضاف إلى هذا النشاط تجارة تعتبر من أخطر التجارات التهريب التي تكتمت عنها الكتابات التاريخية وهي تجارة العظام البشرية والتي عرفت رواجاً كبيراً خلال القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين حيث يعتبرها سميير بوزويته من القضايا الشائكة في تاريخ المغرب. نظراً لطبيعة هذه التجارة وما كانت تطرحه من مواقف متباينة بين المخزن والعلماء من جهة. وقنصلية الدول الأوروبية من جهة أخرى.

## 2- تأثر الاقتصاد المغربي بمكونات الاقتصاد الرأسمالي فترة الحماية

أدى تصادم الاقتصاد المغربي بالاقتصاد الرأسمالي، إلى زعزعة بنياته التقليدية وإدخالها للتحويلات التجارية والصناعية الجديدة التي أحدثتها إدارة الحماية بعد إخضاع جل المناطق المغربية لسلطتها، وأصبح تأثير الاقتصاد الرأسمالي على الفلاحة كبيراً من جراء انتشار سياسة الاستيطان الزراعي وتكثيف المنتجات الفلاحية وظهور زراعة تسويقية مرتبطة بالسوق الفرنسي، حيث

1- Ibid.

2- بوزويته سميير، قضايا شائكة في تاريخ المغرب تجارة العظام البشرية خلال القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس فاس، 2014/2013، 33

أصبحت الفلاحة تحتل مكانة خاصة في السياسة الاقتصادية لإدارة الحماية التي قامت بإصلاحات كبيرة لهذا القطاع وهي إصلاحات كانت تهدف إلى خدمة ومساعدة الملاكين الفرنسيين الجدد لأجود الأراضي لاستغلالها على الوجه المطلوب، بينما تعاملت مع المغاربة بعدم الاكتراث لأحوالهم وهم الدين عاشوا محنة سلبهم أراضيهم عن طريق مسطرة التسجيل العقاري بموجب ظهير 12 غشت 1934، وهو قانون يخضع لمسطرة معقدة يجعلها المغاربة بجهلهم هذا القانون بعينه، في حالة قيام النزاعات كان يتم الاحتكام إلى مساطر قانونية فرنسية وبالتالي ضياع حق المغاربة، مما ترتب عنه تدفق الهجرة القروية إلى المدن وهذا أدى إلى انعكاسات كبيرة في عدة مجالات.

### أ- البادية المغربية المجال الفلاحي والزراعي

كانت الإدارة فرنسية تدرك تماما أن المجال الزراعي المغربي له أهمية كبرى بوجود مجالات زراعية واسعة. حيث توجد ملايين الهكتارات تستغل للرعي رغم إمكانياتها الزراعية المهمة<sup>1</sup> تعود جذور ملكية الأجانب للأراضي داخل المغرب إلى معاهدة مدريد في يوليو 1880، استنادا إلى البند 11 الذي يقر "بأحقية الأجانب في امتلاك أراضي بموافقة المخزن". وجاءت معاهدة الجزيرة الخضراء لتؤكد هذا المكسب عبر السماح للأجانب بامتلاك الأراضي المجاورة للمدن الساحلية والداخلية.<sup>2</sup>

سعت الإدارة المركزية إلى إرضاء طلبات المعمرين الذين تكتلوا في إطار جمعيات وشكلوا مجموعات ضغط على الإقامة العامة مؤازرين في ذلك بالصحف والجرائد الاستعمارية التي كانت تنقل طلباتهم، ففي فاس مثلا شكلت جمعية المعمرين ورقة ضغط قوية لإرغام سلطات الحماية على تخفيف مستنقعات واد فاس وأحواض مائية أخرى وتم لها ذلك حيث انتهت الأشغال منها سنة 1917، وتم تخفيف 215 هكتار سنة 1918 و 120 هكتار سنة 1919 بمنطقة رأس الماء<sup>3</sup>، كما استحوذت سلطات الحماية على مجموعة من الأراضي الفلاحية تكونت في أغليتها من أراضي المخزن

1- Archives Nationales de Rabat, carton C1829 : Service d'Agriculture et de Commerce, Immigration des travailleurs, 1939, p. 7.

2 - Ben Ali Driss, Le Maroc précapitaliste, Rabat, Société Marocaine des Editeurs Réunies, 1983, p. 59.

3- تلوزت محمد، التجارة والتجار بفاس على عهد الحماية 1912-1956، أطروحة لنيل دكتوراه في التاريخ، كلية الآداب، ظهر المهرز، فاس، 2001-2002.

وأراضي الجماعة، فتم توزيع 3050 هكتارا<sup>1</sup> من الأراضي على المعمرين برأس الماء سنة 1918، وبلغ مجموع أراضي الاستيطان الزراعي سنة 1919، اثنتي عشر ألف هكتار بفاس لوحدها<sup>2</sup>.

سياسة الاستيطان الزراعي هاته، والكيفية التي تمت بها في ناحية فاس خاصة وفي باقي مناطق المغرب عامة كانت لها أهدافها ومراميها التي لا تخلو من توجيه وتنمية حاجات الصناعات المرتبطة بالجال الفلاحي للنهوض بالأنشطة الاقتصادية للجاليات الأوربية، حيث تم إدخال أنواع عديدة من المنتجات الفلاحية الجديدة المعتمدة على الزراعة التسويقية لتلبية طلبات الأوربيين سواء على مستوى الاستهلاك المحلي أو التصدير إلى الخارج.

الفلاح المغربي تضرر كثيرا من السياسة الازدواجية التي نهجها ليوطي والتي من خلالها وضع قانون الإصلاح الزراعي لصالح المعمر الأوربي وتشجيعه على الاستثمار في حين سيعمل هذا الإصلاح على إنشاء تعاونيات. لتأطير الفلاحين المغاربة، هذه التعاونيات لم تستطع الحصول على القروض المطلوبة نظرا لخصوصية البنية العقارية للأراضي والتي كانت في حوزة الأقباس، أو أراضي المجموع أو أراضي الشيع، والتي لم يكن من الممكن تقديمها كضمانة للحصول على القروض، فبادرت الحماية إلى إنشاء شركات تعاون " أهلية " سنة 1921 تم تحويلها سنة 1928 على شكل هيآت للإسعاف ذات طبيعة تعاقدية للقروض على المدى القريب وعددها 664، وتغطي كل مناطق المغرب، وكان الانخراط فيها إجباريا...<sup>3</sup> والدافع لم يكن بهدف مساعدة الفلاح المغربي في إطار المحافظة على البنيات الاجتماعية التقليدية بقدر ما كان هذا الإجراء يختل خلفية تتمثل في الحفاظ على العنصر البشري في بيئته وأرضه تفاديا للهجرة إلى الحواضر، لكن رغم تطبيق هذه الإجراءات تدفقت هجرة الفلاحين المغاربة إلى المدن، مما أحدث خلاا كبيرا في البنية الاجتماعية الحضرية أثرت بشكل ملحوظ في التركيبة الجالية للمدن في الفترات اللاحقة من عهد الحماية.

1 - "Cahier de charge pour parvenir à la rente d'une propriété domaniale dite Ras El Mâ », Bulletin officiel, n° 279 du 25 Février 1918, p. 183 à 196.

2- Lucas George, Fès dans le Maroc moderne, Librairie du Recueil Sirey, Paris , 1937, p . 37.

3- ألبير عياش، "المغرب وحصيلة الاستعمار الفرنسي 269.



## ب - المستوى الحضري " الصناعة التقليدية والتجارة"

عرفت المدن المغربية خلخلة في بنيتها الاقتصادية التقليدية، في جميع الحرف التي تضررت بشكل كبير، من جراء المنظومة الاقتصادية الجديدة في إطار الاقتصاد الرأسمالي الذي يعتمد بالأساس على التنافسية وسياسة الباب المفتوح، وهكذا تم تقويض دور مجموعة من الحرف كحرفة الحرير والدراسة والحرف الجلدية، نتيجة ظهور منتجات صناعية تنافسها في الأسواق الداخلية بأثمنة جد مناسبة، مما جعل السكان المغاربة يتخلون عن مجموعة من عاداتهم الاستهلاكية ولباسهم والاستعاضة عن ذلك بالمنتجات الصناعية الملائمة مثل "سبينة الحرير" وهي غطاء للرأس والتي اختفت من الأسواق وحلت محلها مناديل مستوردة ومصنوعة من الحرير الاصطناعي<sup>1</sup>.

وبالنسبة لحرفة الدراسة ظهر ثوب "الملف" عوض الصوف وغير ذلك من المنتجات التقليدية التي ظلت تقاوم لإثبات وجودها في حين اندثرت حرف ومنتجات أخرى باندثار الرابط الاقتصادي الذي كان يجمع المدينة بمحيطها الفلاحي وتقنين العلاقة بين المواد الخام التي كانت تصدرها البادية للحصول على المواد المصنعة من المدينة وهكذا اندثرت حرفة النوايرية وصناعة الأسلحة وصناعة الفوانيس والأقفال والبلاغي السوداء وصناعة الصناديق الخشبية<sup>2</sup>.

وفي مقابل هذه الحرف التي اندثرت أو تراجعت منتجاتها لصالح المنتجات الاستهلاكية الجديدة هناك حرف عرفت انتعاشا، بانتشار عملية البناء في المدينة الجديدة كحرفة الآجور والخزف والجص وهي حرف تم تطويرها لتكون صالحة إما للترزين في التعمير أو كمادة أولية للبناء. ظهرت حرف جديدة أفرزتها الأنشطة الاقتصادية الجديدة كحرفة الأعمال الميكانيكية، صيانة الآلات والمعدات الصناعية، المهن المرتبطة بصناعة واستعمال الإسمنت، المعمار والبناء العصري، مهن سياقة الشاحنات والحافلات...<sup>3</sup>

هذه التحولات الاقتصادية التي عرفتها المدن المغربية على عهد الحماية والتي أحدثت خلخلة وزعزعة المكونات الاقتصادية التقليدية لفائدة القطاعات الاقتصادية الجديدة والتي استحوذت على الحركة الإنتاجية بالمدينة، ظهر تأثيرها مباشرة على عملية التعمير في المدن، فإذا

1- بنعمر رشيد، التعمير والتدبير الحضري بالمغرب على عهد الحماية الفرنسية صفرو نموذجاً 1912-1956، أطروحة لنيل دكتوراه في

التاريخ، كلية الآداب، ظهر المهرز، فاس. 2009-2010: 50

2- بنعمر رشيد، التعمير والتدبير الحضري بالمغرب على عهد الحماية الفرنسية صفرو نموذجاً، 51. 1912-1956

3- تلوزت محمد، التجارة والتجار بفاس على عهد الحماية 333 1912-1956.



الاستعمار بنوعيه الرسمي والخاص 700 ألف هكتار. ووظف فيها أحدث التقنيات كما حول نسبة مهمة من الأراضي المسقية من إنتاج المواد المعيشية إلى إنتاج المواد التسويقية التي كانت تحقق أرباحا مرتفعة. وفي مجال الصيد البحري استغل الاستعمار السواحل المغربية الغنية بثروتها السمكية، وهيمن البحارة الأسبان والبرتغال على الصيد بواسطة السفن الصغيرة، بينما هيمن الفرنسيون على الصيد بالسفن الكبرى، وارتفع إنتاج الصيد في عهد الحماية بنسبة تجاوزت 1500%<sup>1</sup>.

### استغلال المنتجات الفلاحية والثروة السمكية

دأب الفلاحون المغاربة، تحسبا لما كانت تخلقه سنوات الجفاف من اضطراب في الأحوال، ونقص في المواد على اغتنام ظروف سنوات الوفرة لخزن الاحتياطي وملء المطامير.<sup>2</sup>

لكن ظروف الهدنة وما كانت تعرفه فرنسا من نقص في المنتجات الغذائية جعل سلطات الحماية تفرض على المغاربة الخروج من هذا التقليد الفلاحي. حيث أعلنت ضرورة تقديم جزء من المحصول، تقاضى المغاربة مقابله بمبالغ هزيلة جدا في البداية. ثم ما لبثت الإقامة العامة أن فرضت على كل منطقة تقديم كميات معينة من المحصول " تبرعا لفائدة الإخاء الفرنسي ". وأسندت مهمة جمع المحاصيل إلى أجهزة كانت تسمى "التعاونيات الأهلية الفلاحية" "Coopératives Indigènes Agricoles". وهي هيئات أسست بموجب ظهير 24 أبريل 1937 حددت مهامها في شراء وجمع واختزان المحاصيل الزراعية.<sup>3</sup> ومع ازدياد حاجة فرنسا، زادت أهمية المصادرات فتحوّلت مهمة التعاونيات الأهلية من الجمع والتخزين إلى طلب التبرعات التي كانت في الواقع مصادرات مقنعة<sup>4</sup> والقيام بجولات في البوادي لإحصاء المطامير وإفراغها. وهكذا أخذت فرنسا من إنتاج الحبوب لسنة 1940 ما يزيد على خمسة ملايين قنطار ولم تترك للمغاربة سوى 22.5 مليون قنطار في الوقت الذي كانت فيه حاجيات المغرب من الحبوب تتراوح بين 30 و35 مليون قنطار. وهمت عملية المصادرة قطعان المواشي، التي كانت تقام بشأنها أسواق في مختلف المناطق المعروفة بكثافة

1 - بنعم رشيد، التعمير والتدبير الحضري بالمغرب على عهد الحماية الفرنسية صفرو نموذجاً 127 الى 131

2 - بنعم رشيد، التعمير والتدبير الحضري بالمغرب على عهد الحماية الفرنسية صفرو نموذجاً 127 الى 131

3 - رويان بوجمعة، أوجه الاستغلال الاستعماري للمغرب خلال الهدنة الفرنسية الألمانية يونيو 1940 - نونبر 1942، 128 أطروحة لنيل دكتوراه في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط 1988-1989.

وجودة ماشيتها. ويتم اختيار الأغنام والأبقار، من طرف بياطرة ومتخصصين كانت تبعثهم سلطات الحماية، بمسعدة الشيوخ والمقدمين والقواد الذين كانوا يحثون السكان على بذل المزيد من التضحيات لصالح فرنسا مثل القائد العياشي في منطقته أزرو عندما خاطب أصحاب المواشي هناك بقوله: " إنه بفضل الفرنسيين ازدهرت ماشيتنا إن فرنسا اليوم في حاجة إليها، وسندمها لها من كل قلوبنا"<sup>1</sup>. وهذه المصادرة أحدثت خللا في التوازن، وحرّم الفلاحين من احتياطاتهم فانقلبت الوفرة نقصا وخصاصا.

### الاستغلال الاستعماري في المجال الصناعي:

بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية سنة 1939، حتى عرفت الصناعة التقليدية بعض التجديد في هياكلها، وعملت ظروف الحرب على مزيد من الاعتماد على هذا القطاع وأصبح من الضروري سد حاجيات الجيش وتلبية بعض طلبات فرنسا، والبحث عن المواد الأولية في البلاد. ومع استحكام الحصار الاقتصادي على فرنسا ومستعمراتها غداة الهدنة، سدت الأبواب أمام الصادرات المغربية، فاتجهت الصناعة التقليدية إلى تزويد الأسواق الداخلية، اعتمادا على الإمكانيات الذاتية. الأمر الذي أضر بالكثير من الحناطي التي كانت تعتمد في صناعتها على المواد الأولية المستوردة. مثل الصفارين والحرفيين وصناع المناديل الحريرية. فلم تعد تلك الحرف تتوصل بالمواد الأولية كما أن منتجاتها لم تعد تجد لها زبنا بسبب قلة السياح نتيجة الحرب. وانصراف الناس إلى اقتناء الضروريات فقط.

**الصناعة التقليدية:** زادت أهمية صناعة النسيج والجلد، أكثر مما مضى، حيث أصبحت سلطات الحماية تعتمد عليها في صناعة لوازم الجيش، وساعد على ذلك استعمالها للمواد الأولية الموجودة في الداخل كالأصواف والجلود. وإفلاتها بسبب توقف الواردات من مزاحمة المنتجات الأجنبية. واتسع نشاط هذه الحرفة بكيفية تبعث الإعجاب، وزاد إنتاجها زيادة سريعة في بعض المدن ومن ضمنها مدينة مراكش التي بلغ إنتاجها في ظرف ستة أشهر ضعفي ما كان عليه، كما أن حرفا جديدة قد أنشئت ومن بينها حرفة النسيج اليدوي وهي تضم العديد من المتدربين والصانع<sup>2</sup>. وكانت سلطات الحماية تحشد النساء للعمل في المغازل اليدوية وأنوال الناصجين، حيث بلغ عدد

1- رويان بوجعة، أوجه الاستغلال الاستعماري للمغرب خلال الهدنة الفرنسية الألمانية يونيو 1940 – نونبر 1942، 129

2- جريدة السعادة، ماي 1940

النساء اللواتي كن يغزلن بأيديهن الخيوط عوض آلات الغزل الميكانيكية، في جنوب الإيالة وحده: 6000 امرأة في سنة 1942. كما أن منطقة الحوز كانت قد أنتجت كثيرا من الحنابل والفلجان<sup>1</sup>. وتمكنت من نسج 134 زربية من نوع بوسبعة و200 صنف من ايت اوزكيت<sup>2</sup>.

وعرفت صناعة الجلد تطورا ماثلا، فاستفادت كثيرا من الجلود المصادرة ومن مواد الدبغ التي كانت توفرها أشجار الغابة في مختلف جهات البلاد، وصنعت الكثير من الأحزمة والأحذية والسروج وكنانات الخراطيش. وقد اتخذت سلطات الحماية كل التدابير للرفع من هذه الصناعة وتوجيهها لصنع المنتجات ذات الصبغة النفعية والأدوات اللازمة للأعمال. والرفع من الصناعة التقليدية واستغلال المزيد من الأصواف والجلود، بخلق تعاونيات. وبسبب الحرب وحاجات الجيش للملابس الصوفية تزايد باستمرار، وفي خط مواز للتجديد، وحيث أن الحاجيات الفرنسية كانت ترغب في المزيد من الكسي، لكون شتاء 1941 كان قاسيا. فقد كان هؤلاء الصناع يحولون الأصواف إلى أكسية وملابس مقابل أثمان كانت تحددها سلطات الحماية، الشيء الذي كان ينفي عن العملية كل صبغة تعاونية<sup>3</sup>.

ونتيجة الاعتماد على الصناعة التقليدية في هذه الفترة فقد ظهر مقولون وسطاء. كان لهم دور مهم كمزودين للجيش. وأصبح بعد ذلك الصناع يتقاضون أجورا باليوم أو القطعة. وعرف هذا القطاع تغلغل رؤوس الأموال في بعض قطاعاتها (نذكر منها الإخوان السبتي بفاس الذين استوردوا عشرة أنوال ميكانيكية وجاءوا بمهندس من فرنسا). وتولي بعض المنظمات البنكية والصناديق مهمة تطويرها، مما أفقدها الكثير من مميزاتها، فالت إلى وضعية لا هي من الصناعة التقليدية في تقاليدها، ولا هي من الصناعة الحديثة من حيث تقنياتها<sup>4</sup>.

وكما كان الحال بالنسبة للغاية فإن الحماية الفرنسية بالمغرب قد طبقت سياسة اقتصادية

1 - جمع فليج : وهم اسم كان يطلق على قطعة شريطية الشكل منسوجة من الوبر أو شعر الماعز، وكانت الخيمة تتكون من فلجان مخاطة إلى بعضها.

2- جريدة السعادة، 10 يوليو 1942

3 - رويان بوجعة، أوجه الاستغلال الاستعماري للمغرب خلال الهدنة الفرنسية الألمانية يونيو 1940 - نونبر 1941، 168

4 - نفسه، 170

تتلخص في كون منتجات ماشية المغاربة من أصواف وجلود. كانت تصنع بأيدي المغاربة أنفسهم لتخدم حاجيات الفرنسيين.

**الصناعة الحديثة:** كان المغرب بلدا ضعيفا من حيث بنيته الصناعية، فقد ظل يشكل سوقا لمنتجات الصناعات الأوروبية ومصدرا للمواد الفلاحية والمعدنية، وهي وضعية كان أرباب الصناعة الفرنسيون، ومن كان يآتمر بأمرهم من ساسة فرنسا، يحرصون على تكريسها تخوفا مما قد يلحقه ظهور الصناعة بالمغرب من مزاحمة ومنافسة.

غير أن اندلاع الحرب العالمية الثانية وتوقيع الهدنة بين ألمانيا وفرنسا، خلق اضطرابات في تيارات التبادل مع الخارج. فعرف الاقتصاد المغربي نقصا كبيرا في كثير من المواد الأساسية، الأمر الذي حتم ضرورة إنتاج تلك المواد في عين المكان. والبحث عن مواد أخرى من شأنها أن تقوم مقامها. فظهرت صناعات سميت "صناعات التعويض" زادت أهميتها مع توافد رؤوس الأموال من فرنسا فرارا من المضايقات التي كانت تتلقاها من حكومة الرايخ.<sup>1</sup>

**البترو:** بعد الأبحاث البترولية في المغرب سنة 1928 من طرف "الشركة الشريفة للبترو". وهي شركة كانت تساهم فيها الدولة الفرنسية، وبنك باريز والأراضي لمنخفضة.<sup>2</sup> واستفحال أزمة الوقود، انصرف اهتمام الشركة إلى تكثيف عمليات التنقيب قصد إنتاج ما من شأنه أن يسد الحاجيات. دوم الرجوع إلى الأسواق العالمية، التي أصبحت تعرف كثيرا من أسباب التوثر وعوامل التراجع. ونتيجة التنقيب المكثف، تم اكتشاف ثلاثة آبار بترولية في منطقة الغرب في سنة 1940 بودراغوتسلفات قرب بوتي جان (سيدي قاسم) والعين الحمراء قرب سوق الأربعاء الغرب، فتم حفر تلك الآبار كانت تتصل مباشرة بمصفاة بوتي جان (سيدي قاسم). وهكذا تمكن المغرب من أن ينتج 2.140.000 لتر من البنزين، و 62.000 لتر من البترول، و 2.000.000 لتر من المازوط سنة 1940.<sup>3</sup> وتوابع الأعمال من أجل الرفع من الإنتاج في السنوات الموالية.<sup>4</sup>

1 - رويان بوجمة، أوجه الاستغلال الاستعماري للمغرب خلال الهدنة الفرنسية الألمانية يونيو 1940 - نونبر 1941، 173

2 - جريدة السعادة، يونيو 1940

3 - جريدة السعادة، يونيو 1940

4 - رويان بوجمة، أوجه الاستغلال الاستعماري للمغرب خلال الهدنة الفرنسية الألمانية يونيو 1940 - نونبر 1941، 178

#### 4- حركة الرساميل وانعكاساتها على المغرب

شكل عجز الميزان التجاري عنصرا حاسما في التقدير، ففي المنطقة الفرنسية من المغرب حيث كانت المصاريف العسكرية والتجهيزية دائما هامة، ظلت قيمة الواردات دائما تفوق قيمة الصادرات. وكان الفرق يسد في غياب توفير محلي- بدخول الرساميل، فبين سنتي 1912 و1921 عرف العجز التجاري الذي كان بدون شك يغطي بشكل شبه حصري، المصاريف العسكرية للحكومة الفرنسية، وقرض 1914. الذي أصدرته الحماية بضمانة من الحكومة الميتروبولية. وبعد سنة 1921 برزت التغيرات في ميزان أدااءات المغرب. يوضح ألبير عياش فيما يتعلق بمرحلي 1940-1945 و1951-1953 حيث أن مدير مالية الحماية قدم عرضا حول تطور الوضعية النقدية للبلاد خلال الحرب العالمية الثانية، أمام مجلس الحكومة الفرنسية في يناير 1946.<sup>1</sup> ومنذ سنة 1951 حرصت مديرية المالية على إقامة حساب ختامي للحسابات بشكل منهجي، ويذكر ألبير عياش أن لديه معطيات دقيقة أكثر لسنوات 1951-1952-1953 يبينها الجدول التالي:

جدول رقم 12: تطور حركة الرساميل الأجنبية بالمغرب

السنوات	الرساميل بمليون فرنك	المعدل السنوي
1912 – 1936	712	25,42
1940-1945	287,5	47,9
1946-1953	519,5	64,93
المجموع	519.1	

ويظهر من خلال الجدول أن المنطقة الفرنسية بالمملكة الشريفة توصلت ب 807 مليار خلال مرحلة 14 سنة (1940-1953) في مقابل 712 مليار خلال 28 سنة التي سبقتها، وبهذا نلمس أن الحجم المتوسط السنوي لدخول الرساميل تضاعف أكثر من مرتين بعد سنة 1940.<sup>2</sup>

1- Bulletin Economique et Social du Maroc, février 1946 p . 280

2- ألبير عياش، "المغرب وحصيلة الاستعمار الفرنسي". 131





كان حجم الرساميل الخاصة الفرنسية المستوردة كان بدوره هاما، إذ وصلت أولا ما بين 1912 و 1932 الرساميل الموجهة إلى المغرب من طرف بنوك الأعمال الكبرى من أجل تغطية القروض التي حصلت عليها أو ضمانتها للحماية من السوق الفرنسية، ذلك لأن الأمر كان يتعلق بتنفيذ برامج التجهيز، التي تهتم مجموعات الكونسرسیوم. لهذا تم تسويق 193 مليار من طرف التوفير الفرنسي. هذه الموارد، لم تتجدد بعد الحرب، إذ أن انخفاض قيمة الفرنك دفعت المدخرين الصغار، إلى الإفلاس. بينما كان هم مالكي الرساميل الكبيرة. هو تحويل أموالهم الجاهزة إلى قيم حقيقية، ليفلتوا من التغيرات النقدية، تاركين بذلك للدولة مهمة تمويل الاستثمارات.<sup>1</sup>

إن الرساميل الخاصة، بعد فقدان قروض الدولة قيمتها بالنسبة لها، رغم بعض التغيرات العابرة، استمر انجذابها بمختلف الامتيازات الاقتصادية والمالية التي تعرضها المملكة السعيدة والتي تفوق الامتيازات الهامة التي توفرها كل مستعمرة للاستثمارات. ومن ضمن هذه الامتيازات تجدر الإشارة إلى ضعف الضرائب وغياب المراقبة الجبائية، وارتفاع كمية كراء المال، وضعف الأجور والتكاليف الاجتماعية. والتسهيلات المقدمة للمغاربة. وقد تبين بعد الحرب العالمية والثانية دخول الرساميل بكثرة.<sup>2</sup> منذ إقامة حرية تداول الرساميل سنتي 1946-1947 مع الجزائر وفرنسا. فبالإضافة إلى الامتيازات المذكورة سابقا، كانت هناك عوامل أخرى لعبت دورا في ذلك منها: انشغال بالإفلات من الأبحاث حول التعامل الاقتصادي والأنشطة التجارية المحظورة. ورغبة في الاحتفاء من الانخفاضات النقدية التي ساد التفكير بأن المغرب سيفلت منها (ديسمبر 1949 – يناير 1950) وأخيرا الرغبة في هجرة أوروبا التي اعتبرت معرضة للمخاطر (يونيو 1950 : حرب كوبا). ويذكر أيضا ألبير عياش أنه من الصعب تحديد قيمة الرساميل المستوردة في الشركات التي لها مركزها بالمغرب. مع أنه يجب التمييز بين المواد المحلية والمواد الخارجية.<sup>3</sup> ويمكن تقدير استثمارات الشركات بالفرنك لسنة 1953 ب 100 مليار ما بين سنتي 1923 و 1939. و 39,3 مليارا ما بين سنة 1940 و 1945. وب 186,1 ما بين 1946 و 1953، أي المجموع 325,4 مليارا، من ضمنها

1- نفسه، 134

2- ألبير عياش، "المغرب وحصيلة الاستعمار الفرنسي 134

3- نفسه، 135

192,7 من أصل خارجي.<sup>1</sup> إلا أن هذه الرساميل الخاصة التي دخلت عن طريق القروض أو لفائدة استثمارات الشركات لا تمثل كل الرساميل المستوردة. يجب أن نضيف لها الاستثمارات الفردية، واستثمارات الشركات غير المقيمة بالمغرب، وكتلة الرساميل المودعة رهن الإشارة في البنوك- 50 إلى 60 مليار- التي تتحيز فرصة القيام بعمليات سريعة ومرجحة، والتي هي كذلك مستعدة للفرار لطنجة وهي الباب المفتوح للرساميل على العالم الحر. يمكن تقدير الرساميل الخاصة التي دخلت واستقرت بالمغرب ب 500 أو 550 مليار فرنك. بينما سبق أن قدر الحجم الإجمالي للرساميل التي استقرت بالمغرب ب 1. 500 مليار تقريبا مما يبرز قيمة الرساميل العمومية التي بلغت ألف مليار فرنك.<sup>2</sup>

جدول رقم 13: تفصيلي للرساميل الخاصة لسنة 1953 :

أنواع الرساميل	المبلغ بمليون فرنك
القروض العمومية	193
استثمارات الشركات	192
الرساميل العائمة	50 إلى 60
استثمارات فردية واستثمارات الشركات غير الشريفة	65 إلى 100
المجموع	500 إلى 550

ولا يمكننا أن ننسى تحليل بعض النقط بالنسبة للرساميل الأجنبية أيضا التي ساهمت هي أيضا في التطور الاقتصادي المغربي. ففي استطلاع لألبير عياش ذكر فيه أن الرساميل الخاصة تمثل 10% من مجموع الرساميل خلال فترة 1912-1939 مع هيمنة الرساميل البلجيكية المستثمرة في المناجم، بينما اهتمت الرساميل الإنجليزية والأمريكية ببعض الشركات المحلية وخصوصا بشبكات التوزيع التجاري للمحروقات التي تسيطر عليها. وبعد سنة 1946 أظهرت الرساميل الأجنبية تحفظها. فمراقبة الصرف كانت تضيقها، بينما رفضت البنوك الأمريكية عقد التزامات في المغرب،

1- Bulletin Economique et Social du Maroc, 1945 p . 225

2- ألبير عياش، "المغرب وحصيلة الاستعمار الفرنسي 136

بدون ضمانة واضحة من حكومتها. أما نداءات الإقامة العامة لرساميل الأمم الصديقة والترخيص المعطى للأجانب بإخراج أرباحهم أو فوائد رساميلهم ابتداء من 1950 لم يكن لها في البداية سوى تأثير محدود.<sup>1</sup>

غير أن بعض الشركات البلجيكية دعمت مواقعها في المفام المغربية وبعض المجموعات السويسرية اهتمت ببعض الأعمال الفندقية والعقارية، مثل الألمنيوم الشريفي للاستثمارات الذي يضم رجال أعمال سويسريين. كما أن هناك شركات أمريكية نجدها في الشركات البترولية والمنجمية، (الشركة الشمال - افريقية للرصاص) وفي بعض شركات النقل والمشروبات الغازية والمشاريع الفردية.<sup>2</sup> ويجب أن نضيف إلى تلك الرساميل، رساميل حكومية من أصل أمريكي بمبلغ 40 مليار لأجل بناء قواعد جوية خلال السنوات 1951-1952-1953.

وبهذا يمكن أن تعتبر حسب ألبير عياش أن نسبة الرساميل الأجنبية التي دخلت إلى المغرب منذ 1912 لم تصل ل 10% من المجموع. أما الرساميل الحكومية الأجنبية فهي ذات أصل حديث ويمكن تقديرها ب 70 مليار أي 7,6 من مجموع الرساميل الحكومية.

#### جدول رقم 14: يوضح الرساميل الأمريكية العمومية

الرساميل العمومية	قيمتها بملايير الفرنكات
القواعد الأمريكية	40
رساميل التحديث	25
قروض خاصة	5
المجموع	370 <sup>3</sup>

هذه الأرقام كلها التفوق الساحق للرساميل الفرنسية، فقد أصبح المغرب إقليما للإمبريالية الفرنسية. يتمتع بحظوتها إذا ما اعتبرنا أهمية الرساميل التي دخلت إليه. لكن منذ 1951 اتجهت

1 - « Une étape vers la liberté des mouvements des capitaux », Bulletin Economique et Social du Maroc, 1er trimestre 1950, p. 377-378

2- ألبير عياش، "المغرب وحصيلة الاستعمار الفرنسي". 137

3- ألبير عياش، "المغرب وحصيلة الاستعمار الفرنسي" 139

حصة الرساميل الأجنبية. التي كانت ضعيفة. نحو الارتفاع وهذا ناتج عن الأهمية المتعظمة للواردات بدون عملة صعبة، وعن تدخل الولايات المتحدة المتزايدة في شؤون المغرب.<sup>1</sup>

### خاتمة:

أكدت اتفاقية سان كلو بين المغرب وفرنسا في نونبر 1955م على تبادل المصالح الاقتصادية بالدرجة الأولى بين البلدين وهذا ما يجرنا إلى الحديث عن توطيد العلاقة وضمان استمرارية المصالح الاقتصادية الفرنسية إلى وقتنا الراهن، علما أن معاهدة الحماية كانت مدخلا قانونيا، لتأسيس هاته العلاقة لتأتي اتفاقية سان كلو و ايكس لبيان لتركيزهاته العلاقة وإعطاء الشرعية بالنسبة لفرنسا أمام الدول الأجنبية، للإشراف على المغرب في إطار علاقة دولة حامية بدولة محمية فيما قبل و شريك ومتعاون ما بعد الاستقلال. لكن واقع الحماية مع مرور الزمن، أوضح بأنها انتهت بسيطرة مباشرة، وهينة المؤسسات الاقتصادية غلق الباب الاقتصادي في وجه الدول الأجنبية. التي ضمن لها مبدأ الباب المفتوح حق التجارة في المغرب. حسب مقررات الجزيرة الخضراء.

فسارت بذلك الحماية سيدة الموقف ومالكة زمام الأمر بالمغرب. الذي ظل حاضرا في تمثلات رجال الأعمال رجال أعمالها ومستوطنينها كجمال يعد بالثراء ويحق لهم استغلاله دون قيود. وبطبيعة الحال، انعكس ذلك على المغاربة. الذين أقحموا في منطق اقتصادي رأسمالي إمبريالي، بعيدا عن منطقهم الاقتصادي المحكوم بالمرجعية الإسلامية. فكانت بذلك إعلانا لمظاهر الانعكاسات الاجتماعية الاقتصادية والسياسية والثقافية للسياسة الاقتصادية الفرنسية. فقد استطاع المشروع الكولونيالي تكسير الأنماط التي كانت سائدة من قبل، على سبيل المثال الاختلال الذي وقع في أدوار كل من البادية والمدينة ضمن علاقتهم التبادلية، والتي ستتغير إلى علاقة تبعية. فتأثرت بذلك البنية السكانية لصالح المدن، نظرا لعوامل الجذب الاقتصادي. الذي شكلته هذه الأخيرة، فبرزت

عناصر جديدة تعبر عن تغير البنية الفوقية وخصوصا جانبها الاجتماعي ارتباطا بتغير البنية التحتية أي البنية الاقتصادية.

ساهم تدفق الرساميل الأجنبية في تعميق الهوة بين المجتمع المغربي والمجتمع الاستعماري، وبين الاقتصاد التقليدي والعصري. ولم ينتفع مجمل المغاربة من تقدم القطاع العصري. إذ طالهم الركود، إن لم نقل التراجع في وضعهم، باستثناء بعض الفئات القليلة من السكان، البورجوازية الحضرية الكبرى التي تتغذى أحيانا المعارضة الوطنية أو الإقطاعية القروية ذات الأصل المرتبط بنظام الحماية.

وفي ظل هذه التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وقع تغيير جذري على جميع القطاعات، ففي المجال الزراعي فأغلبية المساحات الزراعية بالمغرب في ملك الأهالي الذين استطاعوا رغم الإكراهات والعوائق المفروضة، الرفع من إنتاجاتهم الزراعية والحيوانية على حد سواء وتحقيق مداخيل مهمة، رغم كونها محصورة لدى الفلاحين الكبار. إلا أنها استطاعت أن ترفع من جودة إنتاجها وتنويعه، على غرار ما عرفته الإنتاجية لدى المعمرين. وهكذا يمكن القول أن الفلاحة المغربية قد أحرزت على مكاسب هامة، تجلت أساسا في التنوع والاندماج في السوق الداخلي والخارجي، وتغطية الجزء الأوفر من الحاجيات الغذائية الأساسية. مما مكّنها من أن تلعب الدور الريادي في الاقتصاد المغربي. فإلى حدود الخمسينيات، ساهم الفلاحون في ضمان عيش ما يناهز 6 ملايين شخص جلهم في المجال القروي ونسبة 75% من الساكنة الوطنية، دون إغفال مدى مساهمتها في الناتج الوطني الخام بقيمة مهمة تجاوزت 230 مليار فرنك.

### المراجع باللغة العربية

- ألبير عياش، "المغرب وحصيلة الاستعمار الفرنسي"، ترجمة عبد القادر الشاوي ونور الدين سعودي، طبعة ثانية منقحة.
- بنعمر رشيد، التعمير والتدبير الحضري بالمغرب على عهد الحماية الفرنسية صفرو نموذجاً 1912-1956، أطروحة لنيل دكتوراه في التاريخ، كلية الآداب، ظهر المهرار، فاس. 2009-2010 .
- بتزويته سمير، قضايا شائكة في تاريخ المغرب تجارة العظام البشرية خلال القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس-فاس، 2013/2014.
- تلوزت محمد، التجارة والتجار بفاس على عهد الحماية 1912-1956، أطروحة لنيل دكتوراه في التاريخ، كلية الآداب، ظهر المهرار، فاس، 2001-2002.
- جريدة السعادة، 10 يوليوز 1942.
- جريدة السعادة، ماي 1940.
- رويان بوجمعة، أوجه الاستغلال الاستعماري للمغرب خلال الهدنة الفرنسية الألمانية يونيو 1940 - نونبر 1942، 128 أطروحة لنيل دكتوراه في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط 1988-1989.
- نص "ميثاق الجزيرة الخضراء"، مجلة تاريخ المغرب "124"، الرباط، العدد 4، سنة 1984.

### المراجع باللغة الفرنسية

- "Cahier de charge pour parvenir à la rente d'une propriété domaniale dite Ras El Mâ », Bulletin officiel, n° 279 du 25 Février 1918.
- « Une étape vers la liberté des mouvements des capitaux », Bulletin Economique et Social du Maroc, 1<sup>er</sup> trimestre 1950.
- Archives Nationales de Rabat, carton C1829 : Service d'Agriculture et de Commerce, Immigration des travailleurs, 1939.
- Ben Ali Driss, Le Maroc précapitaliste, Rabat, Société Marocaine des Editeurs Réunies, 1983,